

مذبحة صبرا وشاتيلا

بحلول فجر القرن العشرين، كانت الحضور اليهودي في فلسطين متواضعًا: توزيع للكيبوتسيم الزراعية **kibbutzim**، وبعض المجتمعات الحضرية، وإحياء للعبرية مقتصر إلى حد كبير على الطقوس الدينية والدراسات الأكاديمية. بدأت المشهديات تتغير مع اتفاقية هافارا (النقل) لعام 1933 ومؤتمر إفيان لعام 1938، اللذين - بطرق مختلفة جدًا - سهلا الهجرة اليهودية من أوروبا الخاضعة لسيطرة النازيين. خلال بضع سنوات، ضاعفت الهجرة عدد السكان اليهود في فلسطين عدة أضعاف، مما غير التوازن الديموغرافي وأفق السياسي للأرض.

إعلان بلفور لعام 1917، الذي دُمج لاحقًا في شروط الانتداب البريطاني، تعهد بالدعم لـ "إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين"، بينما - بشكل حاسم - حدد أن "لا يُفعل شيء قد يمس بحقوق المجتمعات غير اليهودية الحالية المدنية والدينية". ومع ذلك، منذ الأيام الأولى لحركة الصهيونية، تحدثت قادتها عن **الفتح والاستعمار** كمراحل ضرورية نحو الدولة. ناقش مفكرون مثل ثيودور هرتزل، وحاييم وايزمان، ولاحقًا ديفيد بن غوريون، ليس ما إذا كان يجب أن يكون هناك كيان يهودي في فلسطين، بل كيفية تأمينه وتوسيعه في أرض مأهولة بالفعل.

بالنسبة للسكان الأصليين - مسلمين ومسيحيين ويهود على حد سواء - أثار طيف الهجرة الكبيرة تحت الانتداب الاستعماري كلاً من القلق والمقاومة. عكست الانتفاضات العربية في أواخر الثلاثينيات مخاوف من أن ما يُقدم كملاد من الاضطهاد الأوروبي كان، في الواقع، يصبح أداة للإفقار. ما بدأ كمجتمعات متوازية تحت الحكم العثماني كان يُعاد صياغته إلى مشاريع قومية متنافسة تحت الإشراف البريطاني.

النكبة

في نوفمبر 1947، اقترح خطة تقسيم الأمم المتحدة (القرار 181) تقسيم الأرض إلى دولتين، مخصصًا 56 في المئة من فلسطين للسكان اليهود، الذين كانوا يشكلون حوالي ثلث السكان وقتها ويملكون حوالي 7 في المئة من الأرض. بالنسبة للأغلبية العربية الفلسطينية، بدا هذا أقل من تسوية وأكثر من إفقار مصرح به بقرار دولي. عندما اندلعت الحرب الأهلية بين المجتمعات وسحب البريطانيون قواتهم، تحركت القوات الصهيونية بسرعة لتأمين وتوسيع المنطقة المخصصة لها.

بحلول عام 1948، تسارعت الأحداث خارج السيطرة. امتدت النضال المسلح الذي شنته الميليشيات الصهيونية - خاصة إرغون وليحي - ضد المجتمعات العربية والإدارة البريطانية إلى تمرد مفتوح. وصلت تفجيراتها واغتيالاتها إلى ما وراء فلسطين؛ حتى هجوم واحد أصاب السفارة البريطانية في روما. منهكة وغير قادرة بشكل متزايد على احتواء العنف، تخلت بريطانيا عن انتدابها، مرسلة قضية فلسطين المعقدة إلى الأمم المتحدة الجديدة التأسيس.

النتيجة كانت النكبة - "الكارثة" - حيث طُرد أكثر من 700,000 فلسطيني أو فروا من منازلهم وسط حملات منهجية من الترهيب والتدمير. دُمرت القرى، وتشتت العائلات عبر الدول العربية المجاورة، وتفكك مجتمع قومي تقريبًا بين عشية وضحاها. اعترفت الأمم المتحدة بمعاناتهم من خلال القرار 194 (ديسمبر 1948)، مؤكدة حق اللاجئين في العودة أو تلقي تعويض. ومع ذلك، لم يُنفذ ذلك الوعد أبدًا. سمح عدم تنفيذه لإسرائيل بتعزيز حدودها الجديدة وللدول المضيفة العربية بمعاملة وجود اللاجئين كمؤقت - حالة مؤقتة استمرت لأكثر من سبعة عقود.

الشتات الفلسطيني

ترك العنف في عام 1948 مشهدًا من الخراب والنفي. بين 10,000 و15,000 فلسطيني قُتلوا خلال القتال بينما أُصيب الآلاف الآخرون في مذابح وطرده خلال سقوط المدن والقرى. تسجل الأبحاث المعاصرة، بما في ذلك التوثيق الدقيق للمؤرخ وليد خليدي في **All That Remains**، تدمير أكثر من 400 قرية فلسطينية، بعضها محي تمامًا من الخريطة، وأُعيد بناؤها لاحقًا على أنقاضها بمستوطنات إسرائيلية جديدة أو غابات زرعها الصندوق القومي اليهودي لإخفاء آثار السكن.

بحلول صيف 1949، وصل عدد اللاجئين إلى حوالي 750,000، من سكان عرب قبل الحرب البالغ عددهم 1.2 مليون. فرت العائلات في موجات: أولاً من المدن الساحلية مثل يافا وحيفا وعكا؛ ثم من الجليل ومرتفعات الوسط مع تقدم ميليشيات صهيونية - سرعان ما دُمجت في قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) - تحت خطة دالت، مخطط استراتيجي أُذن بإفراغ المناطق المُعتبرة معادية أو حيوية استراتيجيًا.

امتصت الدول المجاورة التيار البشري بشكل غير متساوٍ.

- الأردن استقبل أكبر حصة، حوالي 350,000، كثير منهم حصلوا لاحقًا على الجنسية الأردنية.
- غزة، تحت الإدارة المصرية، استقبلت حوالي 200,000، مما جعل الشريط الضيق أحد أكثر المناطق كثافة سكانية على الأرض.
- لبنان استقبل حوالي 100,000-120,000، الذين وُضعوا في معسكرات مبنية على عجل حول صور وصيدا وبيروت.
- سوريا قبلت 80,000-90,000، وأعادت توطينهم حول دمشق وحلب. وصلت أعداد أصغر إلى العراق ومصر الحقيقية، على الرغم من أن هؤلاء اللاجئين غالبًا ما انتقلوا مرة أخرى بحثًا عن الاستقرار والعمل.

أنشأت الأمم المتحدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وأعمال اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) في عام 1949 لتوفير الطعام والمأوى والتعليم. ومع ذلك، أصبح تفويض الوكالة - المقصود كإجراء إنساني مؤقت في انتظار إعادة إلى الوطن - هيكلًا للجمود الدائم. بينما اعترف القرار 194 بحق اللاجئين في العودة، لم تتخذ المجتمع الدولي أو الدولة الإسرائيلية الجديدة خطوات لتنفيذه. رفضت الدول المضيفة العربية منح الجنسية، مستشهدة بنفس القرار، مشيرة إلى أن القيام بذلك سيشرعن رفض إسرائيل إعادة المهجرين. وهكذا، منذ البداية، كان اللاجئين في عام 1948 محاصرين بين نفيين: نفي العودة ونفي الانتماء.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

لبنان، أصغر الدول المجاورة لفلسطين، تحمل عبئًا غير متناسب مع حجمه ونسيجه الاجتماعي الهش. عندما عبرت أولى موجات اللاجئين حدوده الجنوبية في عام 1948، وصلوا منهكين، غالبًا سيرًا على الأقدام أو بحمير، حاملين فقط مفاتيح منازلهم ووثائق ممتلكاتهم المفقودة. دخل حوالي 100,000 إلى 120,000 فلسطيني لبنان بين عامي 1948 و1949 - حوالي السدس من إجمالي اللاجئين الذين خلقتهم الحرب. سجلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين (UNRWA) الجديدة التأسيس 127,000 منهم بحلول عام 1952، مستقرة العائلات في معسكرات مؤقتة قرب صور وصيدا وطرابلس وضواحي بيروت.

شكل التوازن الطائفي في لبنان استقباله - تقسيم دقيق للسلطة بين المسيحيين الموارنة والمسلمين السنة والشيعة والدروز - وبخوف سائد من أن منح الجنسية لعشرات الآلاف من اللاجئين السنة غالبًا سيُزعزع ذلك التوازن. بخلاف الأردن، الذي طبعن

جنسية العديد من الفلسطينيين لاحقًا، حافظ لبنان عليهم بلا جنسية، مقدمًا الإقامة لكن ليس الجنسية. وُصفوا بالضيوف، مصطلح يشير إلى كلاً من الحماية المؤقتة والإقصاء السياسي.

في البداية، عاش اللاجئون في خيام مثبتة على أراضٍ طينية، معتمدين على حصص UNRWA والمساعدات الطارئة. مع مرور الوقت، استبدلت الخيام أكواخًا سقفاها زنك، ولاحقًا أكواخ خرسانية، لكن **اللاجئين القانونية** بقيت مشفرة. بموجب القانون، مُنع الفلسطينيون من امتلاك الممتلكات، أو الانضمام إلى النقابات، أو العمل في أكثر من سبعين مهنة، بما في ذلك الطب والقانون والهندسة. تطلب الحركة بين المعسكرات والمدن تصاريح؛ واعتمد الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية على نظام UNRWA المُمُول دائمًا بشكل ناقص.

تشكلت في النهاية اثنا عشر معسكرًا رسميًا، من **عين الحلوة** قرب صيدا - الآن أكبر معسكر في لبنان - إلى **شاتيلا** و**برج البراجنة** في بيروت. سرعان ما وصل الاكتظاظ إلى كثافات مذهلة: في شاتيلا، عاش **30,000 شخص في أقل من نصف كيلومتر مربع**. كانت البنية التحتية ضئيلة؛ تفككت أنظمة الصرف الصحي والمياه؛ تومض الكهرباء لبضع ساعات يوميًا. ومع ذلك، وسط الحرمان، أصبحت المعسكرات أيضًا مساحات للصمود - مع مدارس وعيادات ومنظمات سياسية حافظت على هوية جماعية مرساة في **حق العودة**.

أصرت السلطات اللبنانية، مدعومة بجزء كبير من الاستقرار السياسي، على أن وجود الفلسطينيين مؤقت. لم يكن هذا الإصرار ديموغرافيًا فحسب، بل أيديولوجيًا: يُجادل بأن دمج اللاجئين سيذيب الادعاء نفسه بأنهم يجب أن يعودوا يومًا إلى وطنهم. ونتيجة لذلك، أصبح **النفي الفلسطيني في لبنان كلاً من حالة إنسانية وبيان سياسي** - شهادة مرئية على جرح عالم عربي أقسم أبدًا على عدم شفائه مسبقًا.

حق العودة

لעقود، لم تكن المعسكرات جغرافية للنفي فحسب، بل طوارئ أخلاقية بطيئة الاحتراق. تخيل أجيالًا تولد داخل أزقة خيم حيث يوجد منزل أجدادك فقط في ذكرى مفتاح محفوظ تحت الوسادة - حيث يُقال لك، مرارًا وتكرارًا ورسميًا، أنك قد لا تنتمي أبدًا. بعد أكثر من ثلاثين عامًا حيث بقي **حق العودة** وعدًا على الورق، تردد قرارات الأمم المتحدة لكنها لم تُنفذ، واعتبرت الدول المضيضة النزوح مشكلة إدارية مؤقتة، واجه العديد من الفلسطينيين في لبنان حسابًا قاتمًا: لا جنسية، عمل محدود، تعليم مقيد، ولا طريق قانوني لاستعادة الأرض أو الكرامة. لم يكن الفقر ماديًا فحسب؛ بل قانونيًا: حالة أنتجتها وتعززتها قوانين وسياسات جعلت الديمومة مستحيلة.

ليس من الصعب رؤية كيف تُشعل مثل هذه الحالة التطرف. عندما تتعثر العلاجات الدبلوماسية وتفشل المؤسسات الدولية في تقديم التنفيذ، غالبًا ما يلجأ الناس العاديون إلى أدوات في متناولهم - السياسة المنظمة أولاً، ثم، لبعضهم، المقاومة المسلحة. يجب قراءة ظهور منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) وفصائلها الثورية المكونة على خلفية ذلك الإفكار. بالنسبة للعديد من اللاجئين، كان حمل السلاح ليس أيديولوجيا مجردة بل ردًا ملموسًا على إذلال يومي: نفي الحقوق المدنية والاقتصادية الأساسية، إغلاق الحدود، والمسح البطيء للوطن. لسكان شاهدوا قرى محروقة وجيران مطرودين في عام 1948، ثم رأوا النظام الدولي يعترف بحقوقهم دون تنفيذها، بدأ العنف يبدو كاللغة الوحيدة القادرة على إنتاج الاهتمام والنفوذ والأمان - مهما كان مأساويًا.

تساعد تلك المنطق الإنساني على تفسير لماذا أقامت الفصائل المسلحة قواعد داخل وخارج المعسكرات، ولماذا نظمت خدمات اجتماعية هناك، ولماذا أصبحت المعسكرات مع الوقت مسلحة. لا يبرر ذلك الأذى الذي تبع. دعا عمليات المقاومة عبر الحدود

الإسرائيلية إلى ردود فعل وقعت بشكل ساحق على المدنيين؛ عمقت العقوبات الجماعية مخاوف اللبنانيين ووفرت ذرائع لإجراءات أقسى. باختصار، أنشأ التحول إلى القوة حلقة تغذية راجعة: دفع عدم الجنسية والتهميش أجزاء من سكان اللاجئين نحو التطرف؛ أثار التطرف ردوداً عسكرية وإدانة سياسية؛ عززت تلك الردود إقصاء اللاجئين.

من هذا المنظور، لم تكن الغزو في عام 1982 - والمذبحة التي تلتها في صبرا وشاتيلا - انقطاعاً عفويًا بل نقطة نهاية كارثية لسلسلة صُنعت بحقوق فاشلة، وعلاجات مقطوعة، ودورات تصعيد للانتقام. التعقيد الأخلاقي واضح: الدولة والنظام الدولي اللذان أنتجا جمود المعسكرات يتحملان مسؤولية خلق الظروف التي شعر فيها الناس بالإجبار على المقاومة - لكن المقاومة التي تأخذ شكلاً عنيفاً، خاصة عندما تستهدف المدنيين، تنتج أيضاً ضحايا جدد وتوسع الهاوية الأخلاقية.

الحق في المقاومة

تقدم القانون الدولي نفسه بعض الأساس لكيفية تبرير تلك الخيارات لاحقاً. بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، لدى السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي الحق في مقاومة ذلك الاحتلال - بما في ذلك، في ظروف معينة، بالوسائل المسلحة - طالما أن مثل هذه المقاومة تحترم الحظر على استهداف المدنيين. أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المبدأ مراراً خلال الستينيات والسبعينيات في قرارات تعترف بـ "شرعية نضال الشعوب تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية لممارسة حقهم في تقرير المصير".

سواء كانت تلك الأحكام تنطبق على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى بدلاً من الاحتلال المباشر محل نقاش. بقيت أراضيهم ومنازلهم تحت سيطرة دولة إسرائيل، ومع ذلك كانوا محصورين في أراضٍ مجاورة، محرومون من العودة، وبدون جنسية فعلياً. بالنسبة للعديد من المفكرين والفقهاء الفلسطينيين، لم يبلغ ذلك النفي الحق في المقاومة؛ بل نقل فقط ساحة المعركة. في نظرهم، امتد الحق في المقاومة المسلحة إلى شعب احتلاله تابعاً إياهم عبر الحدود - من خلال الطرد، والحصار، والاقتحامات العسكرية إلى المعسكرات اللاجئين أنفسهم.

في الممارسة، لم تُغير هذه الحجج القانونية الواقع المعاش كثيراً: اعتبرت إسرائيل كل نشاط مسلح من الأراضي اللبنانية عدواناً، بينما عامل لبنان مقاتلي اللاجئين كضيوف ومسؤوليات في الوقت نفسه. النتيجة كانت دولة داخل دولة - الوجود شبه المستقل لمنظمة التحرير في جنوب لبنان - متسامحاً به من بعض الفصائل ومكروهاً من الآخرين. مع مرور السبعينيات، أصبحت المعسكرات ليس رموزاً للإفقار فحسب، بل خطوط أمامية في صراع إقليمي متوسع.

منظمة التحرير في لبنان

بحلول نهاية الستينيات، أصبحت معسكرات اللاجئين في لبنان مركز الثقل للحركة الوطنية الفلسطينية في المنفى. بعد حرب الأيام الستة في 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة، وجدت مجموعات المقاومة الفلسطينية نفسها مبعثرة عبر العالم العربي، قواعدها في الأردن وسوريا ولبنان تتحول إلى عقد لنضال عابر للحدود.

في سبتمبر 1970، طردت الملكية الأردنية منظمة التحرير بعد حرب أهلية دامية تُعرف بأيلول الأسود. فر آلاف المقاتلين شمالاً عبر الحدود إلى لبنان، حيث عرضت المعسكرات كلاً من الملاذ والمتجنّدين الجاهزين. غير التدفق التوازن السياسي في لبنان. بنت منظمة التحرير إدارة متوازية - تدير مدارس ومستشفيات وأنظمة رفاهية من خلال الهلال الأحمر الفلسطيني، بينما تنظم أجنحة مسلحة مثل فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (PFLP)، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (DFLP).

بالنسبة للعديد من اللاجئين، رمز وصول منظمة التحرير إلى التمكين: لأول مرة منذ 1948، لم يكونوا الفلسطينيون مجرد متلقين للمساعدات بل عملاء مصيرهم الخاص. ومع ذلك، بالنسبة لجزء كبير من الاستقرار السياسي في لبنان، بدا كدولة داخل دولة. أدت الغارات عبر الحدود إلى شمال إسرائيل إلى ضربات جوية انتقامية قتلت مدنيين لبنانيين ودمرت البنية التحتية، عمقًا الكراهية بين المجتمعات التي لم تختَر استضافة حرب.

تم رسمية العيش المشترك غير المستقر بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير في **اتفاقية القاهرة لعام 1969**، التي توسّطت فيها مصر. منحت الفلسطينيين استقلالية محدودة داخل المعسكرات وحق حمل السلاح لغرض المقاومة ضد إسرائيل - تنازل غير مسبوق على أرض لبنانية سيادية. لفترة، حافظ هذا الترتيب على توازن هش: يمكن للبنان الادعاء بالتضامن مع القضية الفلسطينية بينما يُلقى مسؤولية رفاهية اللاجئين وأمنهم.

لكن مع تفاقم التوترات الطائفية في لبنان الخاصة، تفكك الترتيب. نمت قوة منظمة التحرير العسكرية وتأثيرها السياسي، محاذية إياها مع الفصائل اليسارية والمسلمة في **حرب لبنان الأهلية 1975-1990**، بينما رأت الميليشيات المسيحية اليمينية، خاصة **الكتائب**، الفلسطينيين كتهديد ديموغرافي وجيش أجنبي. اندلعت اشتباكات بين الكتائب وقوات منظمة التحرير في بيروت والجنوب، محولة الأحياء والمعسكرات إلى خطوط أمامية.

إسرائيل، مراقبة الفوضى عبر الحدود، بدأت ترى لبنان ليس كتهديد أمني فحسب بل كفرصة. سعى القيادي الإسرائيلي إلى تحييد منظمة التحرير عسكريًا بينما يزرع تحالفات مع ميليشيات مسيحية تشارك عدوًا مشتركًا. بدءًا من أواخر السبعينيات، زودت إسرائيل الأسلحة والتدريب والدعم اللوجستي **لجيش لبنان الجنوبي (SLA)** وعناصر من **حركة الكتائب**، مبنية قوة وكيلة على حدودها الشمالية.

في **مارس 1978**، بعد هجوم لمنظمة التحرير على طريق إسرائيل الساحلي قتل ثمانية وثلاثين مدنيًا، أطلقت إسرائيل عملية **ليطاني**، غازية حتى نهر الليطاني وقتلت أكثر من ألف مدني لبناني وفلسطيني. على الرغم من تبرير العملية كإجراء مضاد للإرهاب، كان هدفها الأساسي دفع منظمة التحرير شمالًا وإقامة منطقة عازلة يدورها جيش لبنان الجنوبي. نشرت **قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL)** ردًا، لكن تفويضها كان ضعيفًا ووجودها رمزيًا إلى حد كبير.

شهدت السنوات القليلة التالية دورة تصعيد: غارات منظمة التحرير، ضربات إسرائيلية جوية، قصف انتقامي، وترسيخ تدريجي لكلا الجانبين. بحلول **1981**، ادعى المسؤولون الإسرائيليون أكثر من مئتي إسرائيلي يموتون سنويًا من إطلاق النار عبر الحدود، بينما عانت المدن اللبنانية قصفًا منتظمًا في المقابل. في الفترة نفسها، صمم **أرئيل شارون**، وزير الدفاع الإسرائيلي حينها، خطة أوسع - سحق منظمة التحرير عسكريًا، طردها من لبنان، وتركيب حكومة مسيحية صديقة في بيروت.

الغزو في 1982: عملية السلام للجليل

في **6 يونيو 1982**، أطلقت إسرائيل غزوًا كامل النطاق للبنان تحت اسم **الرمز عملية السلام للجليل**. رسميًا، كان الهدف المحدد محدودًا: دفع قوات المقاومة الفلسطينية أربعين كيلومترًا شمال الحدود لوقف إطلاق الصواريخ عبر الحدود. في الواقع، رسم نطاق العملية بشكل أكثر طموحًا بكثير من قبل وزير الدفاع **أرئيل شارون** وأقرها رئيس الوزراء **مناحيم بيغن**. شملت الأهداف غير المعلنة تدمير البنية العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير، طرد قيادتها من لبنان، وتركيب حكومة مؤيدة لإسرائيل في بيروت تحت **بشير الجميل**، زعيم الكتائب الماروني.

كشف حجم الهجوم عن نيته الحقيقية. عبرت حوالي **60,000 جندي إسرائيلي**، مدعومين بـ **800 دبابة وألوية مدرعة** وأسراب جوية، الحدود في دفعات منسقة على طول الساحل، من خلال المرتفعات الوسطى، وفي وادي البقاع الشرقي. غطى

الغزو سريعًا مواقع UNIFIL والقرى اللبنانية، متقدمًا بعيدًا عن الحد 40 كيلومترًا في أيام. بحلول 8 يونيو، احتلت القوات الإسرائيلية صور وصيدا؛ بحلول 14 يونيو، حُصرت بيروت نفسها - مدينة تضم حوالي مليون مدني، الآن تحت الحصار.

كان الثمن البشري مذهلاً. وفقًا لتقديرات الحكومة اللبنانية، حوالي 17,000-18,000 شخص - غالبيتهم مدنيون - قُتلوا في المرحلة الأولى من الحرب، وأصيب الآلاف الآخرون. دُمرت أحياء كاملة في صيدا وبيروت الغربية تحت قصف مستمر. وصف الصحفيون في الميدان، بما في ذلك روبرت فيسك وتوماس فريدمان، مشاهد تدمير نهاية العالم: مستشفيات تعمل على ضوء الشموع، جثث متراكمة في الأزقة، وأطفال يحملون أعلامًا بيضاء أثناء بحثهم عن الماء.

حصار بيروت

بحلول أواخر يونيو، كان المقاتلون المتبقون لمنظمة التحرير - حوالي 11,000 - متجذرين في بيروت الغربية، محاصرين من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) من البر والبحر والجو. استمر الحصار حوالي عشرة أسابيع. قذفت المدفعية والطائرات الإسرائيلية الأحياء الكثيفة السكان يوميًا وليلاً، مقطعة الكهرباء والطعام والإمدادات الطبية. غُمرت المستشفيات مثل مستشفى غزة ومكاسد. ارتفع عدد القتلى يوميًا. قارن الدبلوماسيون الغربيون القصف بحصار ستالينغراد، مشيرين إلى أن قوة إسرائيل النارية ضد سكان مدنيين محاصرين كانت "غير متناسبة تمامًا".

تصاعد الغضب الدولي. أدانت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الغزو في القرار 508، مطالبة بوقف إطلاق نار فوري. تفاوض مبعوث الولايات المتحدة فيليب حبيب بلا كلل للتوسط في هدنة. بعد أسابيع من الضغط، تم التوصل إلى اتفاق في أغسطس 1982:

- ستفادر منظمة التحرير بيروت تحت حماية قوة متعددة الجنسيات (MNF) تتكون من قوات أمريكية وفرنسية وإيطالية.
- ستوقف إسرائيل تقدمها وتضمن سلامة المدنيين المتبقين.
- ستبقى القوة المتعددة الجنسيات مؤقتًا للإشراف على الانتقال ومنع الانتقامات.

بين 21 أغسطس و1 سبتمبر، غادر حوالي 14,400 مقاتل من منظمة التحرير وعائلاتهم بيروت إلى تونس وسوريا ودول عربية أخرى. أُجريت الإجلاء تحت إشراف دولي وُصف في ذلك الوقت كنجاح دبلوماسي - نهاية منظمة للحصار قد تستقر لبنان أخيرًا.

لكن السلام ثبت وهميًا. لم تسحب إسرائيل من محيط بيروت كما وعدت؛ بقيت قواتها جاهزة حول المدينة. في 14 سبتمبر، أيام فقط بعد أن غادرت آخر قافلة لمنظمة التحرير الميناء، مزقت انفجار هائل مقر الكتائب في شرق بيروت، قاتلاً الرئيس المنتخب بشير الجميل - حليف إسرائيل الرئيسي وحجر الزاوية في رؤية شارون السياسية بعد الحرب. أدى الاغتيال، المنسوب إلى عضو في الحزب السوري القومي الاجتماعي، إلى تفتيت خطط إسرائيل وغمر لبنان في فوضى جديدة.

مذبحة صبرا وشاتيلا

عندما دخلت الدبابات الإسرائيلية غرب بيروت في 15 سبتمبر 1982، كانت حي صبرا ومعسكر اللاجئين المجاور شاتيلا داخل المنطقة التي ختموها بسرعة. كانت هذه أحياء كثيفة السكان، موطئًا لتقدير 20,000-30,000 مدني، غالبيتهم لاجئون فلسطينيون وعائلات شيعية لبنانية فقيرة. غادر آخر مقاتلي منظمة التحرير المدينة قبل أسبوعين. ما بقي كان

مدنيون غير مسلحين - رجال ونساء وأطفال وكبار السن - يعتقدون أنهم تحت حماية الهدنة المضمونة من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفر اغتيال بشير الجميل، زعيم الكتائب، الذريعة للانتقام. في بعد الظهر من 16 سبتمبر، التقى وزير الدفاع أرئيل شارون ورئيس الأركان رفائيل إيتان بقيادة الكتائب، بما في ذلك إيلي حبيقة، في مركز القيادة الأمامي لقوات الدفاع الإسرائيلية قرب مطار بيروت الدولي. أُذِنَ للكتائب - حلفاء إسرائيل المقربين - بدخول المعسكرات "للقضاء على بقايا الإرهابيين". نسقت الضباط الإسرائيليون اللوجستيات، زودوا النقل، وحاصروا المنطقة بقوات ومركبات مدرعة. كما أطلقوا مضادات إضاءة طوال الليالي لتسهيل عمليات الميليشيات.

بمجرد الدخول، بدأت وحدات الكتائب في القتل بعشوائية. على مدى الأربعين ساعة التالية، من مساء الخميس حتى صباح السبت، تحركوا من منزل إلى آخر، إعدامًا عائلات كاملة، واعتداءً على النساء، ودفع الجثث إلى قبور جماعية بجرافات. قُتِلَ العديد من الضحايا من مسافة قريبة؛ قُتِلَ آخرون بسكاكين أو قنابل يدوية. وصف الناجون لاحقًا شوارع مليئة بالجثث ورائحة التعفن تملأ الهواء.

طوال المذبحة، حافظ الجنود الإسرائيليون على الحواجز حول المعسكرات، مسيطرين على نقاط الدخول والخروج. بدأت تقارير الجرائم تصل إلى قادة إسرائيليين عبر الراديو في غضون ساعات. أبلغ مراقبون من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وصحفيون في الأحياء المجاورة أيضًا ضباط IDF عن قتل جماعي. ومع ذلك، لم تتدخل الجيش. استمرت القتلات لمدة يومين كاملين تقريبًا قبل أن يأمر بالميليشيات بالخروج في الساعة 8:00 صباحًا من 18 سبتمبر، بعد غضب دولي واحتجاجات أمريكية مباشرة.

الضحايا والأدلة

يظل عدد القتلى محل نزاع لكنه مرعب في أي حساب.

- أبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن 1,500 جثة على الأقل تم استردادها، مع إجمالي الوفيات قد يصل إلى 3,000.
- قدرت تحقيق الجمعية العامة للأمم المتحدة (1982) بين 2,750 و3,500 قتيل.
- أكدت لجنة كاهان الإسرائيلية 700-800 ضحية معروفة لكنها اعترفت بأن الكثيرين الآخرين هلكوا.

كان بين القتلى فلسطينيون، شيعة لبنانيون، وسوريون قلائل - جميعهم مدنيون تقريبًا.

المسؤولية والتواطؤ

على الرغم من أن المذبحة نفذتها ميليشيا الكتائب، كان انخراط الهيكل القيادي الإسرائيلي في تمكين العملية لا يُنكر. كانت لدى القوات الإسرائيلية:

- أذنت بدخول الكتائب إلى المعسكرات.
- حاصرت المنطقة، مُمنعة المدنيين من الفرار.
- أضاءت سماء الليل لتسهيل القتل.
- تلقت تقارير عن القتل الجماعي ولم تفعل شيئًا لمدة يومين تقريبًا.

عندما دخل أول الصحفيين الدوليين - بما في ذلك روبرت فيسك، لورين جينكينز، وجانيت لي ستيفنز - شاتيلا في 18 سبتمبر، وجدوا كابوسًا: أزقة مسدودة بالجثث، حفر جرفتها مليئة بالجثث، وناجون يتجولون في صدمة. أحرقت الصور الوعي العالمي وكسرت ادعاء إسرائيل بأنها تسعى إلى "سلام للجليل".

التحقيقات والرد العالمي

أثار الذبح غضبًا دوليًا فورًا. أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في القرار 37/123 (ديسمبر 1982)، ذلك كـ "عمل إبادة جماعية" وألقت المسؤولية على إسرائيل لفشلها في منعه. في إسرائيل نفسها، وصل الغضب العام إلى مستويات غير مسبوقة: حوالي 400,000 شخص - حوالي عُشر السكان - تظاهروا في تل أبيب مطالبين بالمحاسبة.

تحت الضغط العام، أقامت الحكومة الإسرائيلية لجنة كاهان للتحقيق في عام 1983. كانت نتائجها مدوية، على الرغم من صياغتها بعناية. حكمت اللجنة بأن:

- تحمل إسرائيل "مسؤولية غير مباشرة" عن المذبحة.
- أرئيل شارون كان "مسؤولًا شخصيًا" عن فشله في اتخاذ إجراء لمنع الدماء رغم التحذيرات الواضحة.
- يتحمل مسؤولون كبار آخرون، بما في ذلك رفائيل إيتان، "المسؤولية الشخصية".

أجبر شارون على الاستقالة من منصب وزير الدفاع، على الرغم من بقاءه في الوزارة، وأصبح رئيس وزراء بعد عقدين. لم يُحاكم أي ضابط إسرائيلي أو كتابي جنائيًا على المذبحة. في عام 2001، سعى الناجون للعدالة من خلال قضية جرائم حرب بلجيكية ضد شارون وآخرين، لكن القضية رفضت لأسباب اختصاصية في عام 2003.

القوة المتعددة الجنسيات (MNF) - التي سحبت سابقًا تاركة المعسكرات غير محمية - عادت إلى بيروت في أواخر سبتمبر 1982، لكن وجودها لم يستطع إلغاء ما حدث بالفعل. خلال أشهر، اندلعت عنف جديد: تفجيرات انتحارية ضد القوات الأمريكية والفرنسية، سحب القوات الغربية، وغوص لبنان الأعرق في الفوضى. وسط أنقاض غرب بيروت، دفن ناجو صبرا وشاتيلا موتاهم في قبور جماعية محفورة على عجل وبدأوا العمل الطويل غير المرئي للحداد.

في لبنان، عمقت صبرا وشاتيلا الجروح الطائفية. بالنسبة للميليشيات المسيحية، ثبتت إرث الذنب والانتقام؛ بالنسبة للمجتمعات الشيعية والفلسطينية، أصبحت رمزًا تجميعيًا للمعاناة والظلم. استمرت الحرب الأهلية لثماني سنوات أخرى، تاركة حوالي 150,000 قتيل قبل أن يعيد اتفاق الطائف (1989) سلامًا هشًا أخيرًا. ومع ذلك، بقي اللاجئون مستبعدين من ميثاق ذلك الاتفاق الوطني، لا يزالون بدون جنسية أو حقوق ملكية، محصورين في المعسكرات التي كانت منازل آبائهم وأجدادهم.

دوليًا، كشفت المذبحة عن حدود القانون الإنساني عند غياب الإرادة السياسية. قرارات الأمم المتحدة، اتفاقيات جنيف، ومفهوم "المسؤولية عن الحماية" الناشئ، كلها أعلنت التزامات بمنع الجرائم، ومع ذلك لم يترجم أي منها إلى تنفيذ فعال. أعادت قضية جرائم الحرب البلجيكية في أوائل الألفية الجديدة فتح قضية المحاسبة لكنها قُصرت في النهاية بإصلاح اختصاصي. إلى اليوم، لم تحاكم أي محكمة القتل في صبرا وشاتيلا.

ثقافيًا، تستمر المذبحة كجرح ومرآة. أفلام مثل "والس مع بشير" لأري فولمان (2008) تستكشف ذكريات الجنود الإسرائيليين المسكونة بالتواطؤ؛ أعمال أدبية مثل "باب الشمس" لإلياس خوري و"رحمة الأمة" لروبرت فيسك توثق الدمار الإنساني بحميمية حارقة. بالنسبة للفلسطينيين، الذكرى كل سبتمبر أقل من تذكارات أكثر من طقس استمرارية - تذكير بأن عدم الجنسية نفسه الذي تركهم غير محميين في 1982 يستمر اليوم في معسكرات لبنان وعبر الأراضي المحتلة.

أربعة عقود لاحقًا، صبرا وشاتيلا أكثر من حلقة تاريخية؛ إنها معلم أخلاقي. إنها تفرض مواجهة عواقب النزوح غير الشافي، الوعود غير المنفذة، الإفلات من العقاب غير المحاسب. إنها تظهر أن عندما يُسلب شعب بأكمله من الانتماء القانوني، يصبح العنف ليس انحرافًا بل حتمية تنتظر ساعاتها.

الناجون من المذبحة الآن كبار السن، ذكرياتهم تتلاشى في السجل التاريخي، لكن شهادتهم تستمر كتحذير - أن حقوق غير المواطنين هي مقياس ضمير العالم. في النهاية، صبرا وشاتيلا ليست قصة مذبحة فحسب؛ إنها قصة سؤال القرن العشرين غير المكتمل: كم من الوقت يمكن تأجيل العدالة قبل أن تكرر التاريخ نفسه؟

خاتمة: جغرافيا النفي

النكبة وصبرا وشاتيلا ليست مآسي معزولة بل فصول لاستمرارية واحدة - تاريخ لكائنات بشرية جُعلت غير مرئية بالسلطة، قوانين مُعلنة لكن غير منفذة، ذكريات مُسَلَّحة ومُنسِيّة بدورها. كل لحظة في تلك السلسلة تذكرنا بأن المعاناة، عندما تُتجاهل، تتكرر في أشكال جديدة وعلى أرض جديدة.

بقي وعد العدالة إلى حد كبير خطابيًا. ومع ذلك، إصرار الذين يتذكرون - الناجين الذين لا يزالون يحملون مفاتيح منازل مفقودة، الأطفال الذين يكبرون في معسكرات لاجئين لا يزالون ينتظرون العودة - يشهد على شيء غير قابل للكسر: الرفض في السماح للمسح بأن يكون الحكم النهائي.

إذا كان هناك درس في هذا التاريخ، فهو أن لا أمن مبني على الإفكار يمكن أن يدوم، ولا سلام يستبعد العدالة يمكن أن يستمر. حتى يُكرّم حق المهجرين في العيش بكرامة - سواء بالعودة أو بالانتماء المعترف به - ستستمر جغرافيا النفي في التوسع، وستسير أشباح صبرا وشاتيلا بجانبنا جميعًا.

المراجع

- Al-Hout, B. N. (2004). **Sabra and Shatila: September 1982**. London: Pluto Press
- Arens, M. (1982). Statements to the **Washington Post**, June 1982
- Brynen, R. (2022). **Palestinian Refugees in Lebanon**. Beirut: Institute for Palestine Studies
- Fisk, R. (1990). **Pity the Nation: Lebanon at War**. Oxford University Press
- Folman, A. (Director). (2008). **Waltz with Bashir** [Film]. Sony Pictures Classics
- General Assembly of the United Nations. (1947). **Resolution 181 (II): Future Government of Palestine**
- General Assembly of the United Nations. (1948). **Resolution 194 (III): Palestine - Progress Report of the United Nations Mediator**
- General Assembly of the United Nations. (1982). **Resolution 37/123: The Situation in the Middle East**
- International Committee of the Red Cross (ICRC). (1982). **Field Reports on the Lebanon Conflict**. Geneva

- Israeli Government. (1983). **Report of the Commission of Inquiry into the Events •**
.at the Refugee Camps in Beirut (Kahan Commission). Jerusalem: State of Israel
- Khalidi, W. (1992). **All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and •**
.Depopulated by Israel in 1948. Institute for Palestine Studies
- .Khoury, E. (2006). **Gate of the Sun.** New York: Archipelago Books •
- Peteet, J. (2005). **Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps. •**
 .Philadelphia: University of Pennsylvania Press
- Security Council of the United Nations. (1982). **Resolutions 508 and 521 (1982): •**
.Ceasefire and Situation in Lebanon
- Shlaim, A. (2000). **The Iron Wall: Israel and the Arab World.** New York: W. W. •
 .Norton